

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لزم ترجيح من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ (ولكل جهة هو موليها) بإضافة كل إنه من هذا وإن المعنى اﻻ مول كل ذي جهة وجهته والضمير على هذا للتولية وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغن عن حذف ذي ووجهته لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله .

397 - (هذا سراقه للقرآن يدرسه ... يقطع الليل تسبيحا وقرآنا) .

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى .

398 - (أحجاج لا تعطي العصاة مناهم ... ولا اﻻ يعطي للعصاة مناهم) .

وهو شاذ لقوة العامل .

ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله .

399 - (كأن قلوب الطير رطبا ويا بسا ... لدى وكرها العناب والحشف البالي)